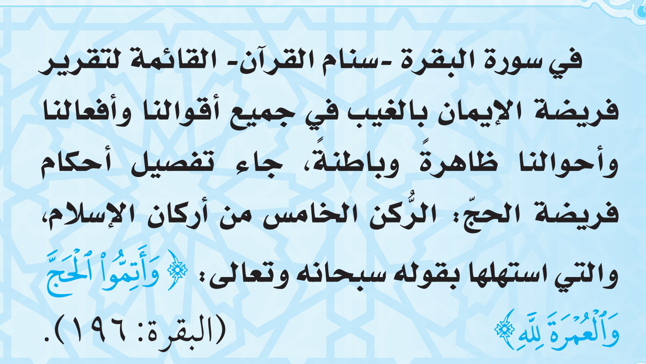


تلك عشرة كاملة



في سورة البقرة -سنام القرآن- القائمة لتقرير فريضة الإيمان بالغيب في جميع أقوالنا وأفعالنا وأحوالنا ظاهرةً وباطنةً، جاء تفصيل أحكام فريضة الحجّ: الرُّكن الخامس من أركان الإسلام، والتي استهلها بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦).



أ.د. محمود توفيق سعد(*)

آمرًا بإتمام الحجّ والعمرة، دون الأمر بإكمالهما لما في تحقيق (الإكمال) من مشقةٍ، لا يطيقها إلّا الصّديقون.

وفي قوله ﴿لِلَّهِ﴾ تصريحٌ بأن يكون الإتمام له سبحانه وتعالى وهو طيّبٌ لا يقبل إلّا طيّبًا، ممّا يجعل فريضة التّحرّي في طيب النّفقة، وطيب المقصد، وطيب المسلك أمرًا لا ترخّص فيه بتّةً.

وعلى الرَّغم من ذلك فإنَّ غير قليل ممَّن يقوم إلى تلك الفريضة لا يعتني بذلك التّحري والوفاء بحقّه، ولو علم أن عمله هذا بغير ذلك التحري هو أقرب إلى الرَّدّ منه إلى القبول لاتخذ موقفًا غير الذي هو عليه؛ لذا كان حريًّا أن يعلم كل مسلم أنَّ هذا التَّحرِّي هو فاتحة الأمان؛ لتحقيق قبول ذلك العمل الذي يلاقي صانعه مشقّةً قد لا يلاقيها في أكثر العبادات خلا (الجهاد) بالنَّفس في سبيل الله تعالى.

وكلَّما كان العمل ثقيلًا كان أولى بأن يعتصم المرء من كلِّ ما يمكن أن يبطله أو يفسده أو ينقص من قدره، ومثوبته.

روى مسلمٌ في كتاب: (الزَّكاة) من صحيحه بسنده عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «أيُّها النَّاس، إنَّ اللّه طيِّبٌ، لا يقبل إلَّا طيِّبًا، وإنَّ اللّه أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (المؤمنون: ٥١) وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٢).

(*) عضو هيئة كبار العلماء.





ثمَّ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث، أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب، ومطعمه حرامٌ، ومشربه حرامٌ، وملبسه حرامٌ، وغُذِّي بالحرام؛ فأنّى يستجاب لذلك»[١].

ولو أنّ كلّ حاجٍّ ومعتمرٍ سعى إلى كمال التّوثق من كمال طيب المقصد والنّفقة والمسلك لرأينا غير قليلٍ لا يتمكنون من تحقيق هذا التّوثق، ممّا يجعل إقدامهم على القيام بتلك الشّعيرة ممّا لا يليق، لما فيه من (التّبذير) الّذي حذّر منه الذّكر الحكيم، فإنفاق الأموال غير الموثوق بطيبها في أداء هاتين الشّعيرتين إنّما هو ضربٌ من (التّبذير)، وهو إنفاقٌ لا يترتب عليه منفعةٌ حقيقيّةٌ لأحدٍ، فضلًا عمَّا يترتّب عليه من التّزاحم، وارتفاع الأسعار لكثرة الطّلب، فمن لم يكن ذا ثقة بأنّ مقصده ونفقته ومسلكه طيباتٌ، ولا سيّما أولئك الّذين يغلب على اكتسابهم أموالهم أنّها من سبيل إخراج النّاس من النّور إلى الظلمات، من آدميتهم الإيمانيّة إلى حيوانيتهم الشّهوانية، وهم في زماننا غير قليلٍ، فإنّ منطق العقل الفطريّ والإيمانيّ يحاجزهم عن ذلك، ويحملهم على السّعي الحثيث مجاهدين، مخلصين، متقنين إلى تحقيق الوثاقة الحسنى من طيب مقصدهم ونفقتهم ومسلكهم، بالتوبة النّصوح والتّطهّر الكامل من تلك المسالك الّتي يكتسبون بها أموالهم.

وهذا ما يحملني إلى أن أعدّ التوثّق من طيب النّفقة في أداء الحّج والعمرة داخلًا في قوله جل وعلا: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ من قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾

(آل عمران: ٩٧)[٢].

النّفقة التي سبيلها أعمال تحمل صُنَّاعها على كشف العورات والاستهزاء بأهل الحق والخير، أو على نشر الأضاليل، والأكاذيب، والشّائعات، أو على إلهاء النّاس عن القيام بفرائضهم وواجباتهم، أو على إنفاق أعمارهم وجهودهم فيما لا ينفع، فكيف فيما يضرّ في الدّنيا والآخرة؟ -النّفقة الّتي سبيل اكتسابها ذلك لا تنفع، ولا يكون صاحبها ممّن استطاع إليه سبيلًا، وإنّما إثمه على نفسه بجعل نفقته من سبيل خبيثٍ.

﴿وَمَن يَكۡسِبۡ إِثۡمٗا فَإِنَّمَا يَكۡسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾ (النساء: ١١١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ١٠١٥، (٢/ ٧٠٣)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) تبصَّرْ ما في قوله جل جلاله: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ من التهديد على ترك (الحجّ) الفريضة تركًا فعليًّا أو حكميًّا؛ الفعلي: ألا يذهب بتةً للحج وهو عليه مقتدرٌ: نفقة وصحة وأمنًا. وحكمًا: من كانت نفقته غير طيبةٍ، والكفر: هنا كفرٌ لا يخرج من الملّة، فيجري عليه حكم الردة، بل هو كبيرة تشارف كفر الردة في هول عقابها.



وممّا يهدي إلى أنّ شرف المكان وحده لا يحقّق للعمل كماله، بل لا بدّ من طيب المقصد والنّفقة والمسلك -أيضًا- ما جاء في حكم من تمتّع بالعمرة إلى الحجّ ولم يجد ما استيسر من الهدي، ولم يكن أهله حاضري المسجد الحرام أن يصوم ثلاثة أيّامٍ في الحجّ وسبعةً إذا رجع، ولمّا كان اختلاف مكان صوم الثّلاثة، والسّبعة قد يحسب الحاجّ أن ثواب (السّبعة) الأيام إذا رجع إلى أهله أدنى من ثواب صيام الثلاثة الأيام الّتي في الحرم لشرف مكان صيام الثلاثة الأيام؛ جاء قوله جل جلاله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

فليس قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ﴾ هو مناط القصد، وهو المسوق إليه القول سوقًا أصليًّا، بل مناط القصد، وما سيق إليه البيان سوقًا أصليًّا هو قوله: ﴿كَامِلَةٌ﴾ ولست ذاهبًا إلى أنّ قوله: ﴿كَامِلَةٌ﴾ لدفع إيهام أنّ يكون (الواو) في قوله: ﴿وَسَبْعَةٍ﴾ بمعنى (أو) كالتي في قوله:

﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ (النساء: ٣).

فليس في آية (البقرة) ما يوهم التّخيير، وليس معنى التّخيير من المعاني التي يكثر فيها استعمال (الواو) فتوهُّم إرادتِه من غير ما يشير إلى ذلك مدفوعٌ.

قوله: ﴿كَامِلَةٌ﴾ وإن كان يعدّه النّحاة نعتًا تابعًا لـ ﴿عَشَرَةٌ﴾ فإنّ العقل البلاغي لا يرى هذه الكلمة تابعًا، بل هي مناط العناية والقصد، فلو لم يأت قوله: ﴿كَامِلَةٌ﴾ لم يكن المعنى القرآني كما كان فيما جاء عليه النّظم.

وفتح الشّين من قوله تعالى: ﴿عَشَرَةٌ﴾ يتآخى مع قوله: ﴿كَامِلَةٌ﴾ بخلاف إسكان «عشرة» في لغة، ولم تأت بها قراءة عشريةٌ في هذه الآية.

نعم، قوله: ﴿تِلْكَ﴾ وهي تشعر إلى مجموع الثلاثة والسبعة، وأنّهما معًا في منزلة عليةٍ لما في ﴿تِلْكَ﴾ من الدلالة على بعد أو علو المشار إليه حسيًّا أو معنويًّا؛ إلّا أنّ ذلك وحده لا يحقّق تقرير (الكمال) فيهما، فجاء قوله تعالى: ﴿كَامِلَةٌ﴾ لتقرير ذلك.

وفي اصطفاء كلمة: ﴿كَامِلَةٌ﴾ معنى ليس في قوله: (تامّة) لو قيل بها في غير القرآن: (تلك عشرةٌ تامّة) لما كان كمثل ما جاء عليه النّظم الشّريف في كمال الدّلالة على المراد: تمام الشّيء ليس كمثل كماله، فكماله: ألّا يقبل الزّيادة عليه في أصله ونعته، وتمامه ألّا يقبل الزّيادة في نفسه، وأن يقبلها في نعته.

يقول أبو هلال العسكري (ت. ٣٩٥هـ) في (الفروق اللغوية)[٣]: «الفرق بين (الإتمام)

(٣) ص ١٤.



و(الإكمال)، أنّ الإتمام: لإزالة نقصان الأصل، والإكمال: لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، قيل: ولذا كان قوله سبحانه وتعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٦) أحسن من (تامّة)، فإن (التّامّ) من العدد قد علم، وإنّما نفي احتمال نقصٍ في صفاتها»اهـ.

وقال أبو الحسن الحرالي (ت. ٦٣٨هـ): «الكمال: الانتهاء إلى الغاية التي ليس وراءها مزيدٌ من كلّ وجهٍ»[٤].

وهذا يبيّن لك أنّ الكلمة في كتاب الله -جل جلاله- تنزل منزلًا محكمًا لا سبيل إلى أن تقوم كلمةٌ أخرى يظنّ أنّها كمثلها في مقامها، وهذا عمود بلاغة البيان أن يكون كلّ مكونٍ من مكوّنات البيان نازلًا في مكانه الأمكن الأنيس.

يقول أبو سليمان حمد الخطّابيّ (ت. ٣٨٨هـ): «اعلم أنّ عمود هذه البلاغة الّتي تجمع لها هذه الصّفات هو وضع كلّ نوعٍ من الألفاظ الّتي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخصّ الأشكل به، الّذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إمّا تبدّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإمّا ذهاب الرّونق الذي يكون معه سقوط البلاغة[٥]، ذلك أنّ في الكلام ألفاظًا متقاربةً في المعاني يحسب أكثر النّاس أنّها متساويةٌ في إفادة بيان مراد الخطاب ... والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللّغة بخلاف ذلك؛ لأنّ لكلّ لفظةٍ منها خاصيّةً تتميّز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها»[٦].

ويقول عبد القاهر (ت.٤٧١هـ) من بعده: «لا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يُؤْتى المعنى من الجهة هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه وأتمّ له، وأحرى بأن يكسبه نبلًا، ويظهر فيه مزيّة»[٧].

تأمل قوله: «اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه وأتمّ له ...» وعلاقته بعبارة (الخطابيّ) قبله.

---

(٤) نظم الدرر، للبقاعي، ٣/ ١٣٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

(٥) قوله: «إمّا تبدّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام» يقصد بـ(تبدّل المعنى): المعنى الذي هو أصل الكلام بحيث إذا غير جزءٌ منه؛ فسد المعنى كلّه.
وقوله: «وإمّا ذهاب الرّونق الذى يكون معه سقوط البلاغة» يريد به المعنى البياني السياقي، بحيث يبقى أصل المعنى صحيحًا إلا أنه مغسولٌ من البلاغة، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ إن قلنا في غير القرآن: «فافترسه الذّئب» بقي أصل المعنى صحيحًا، وهو موت يوسف -عليه السلام- وفسد المعنى البلاغي، وهو الإبلاغ في دعوى هلاكه كليةً، وأنّه لم يبق منه شيءٌ حتى لا يطالبهم به أبوهم.

(٦) بيان إعجاز القرآن، تأليف أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، سلسلة: ذخائر العرب (١٦)، دار المعارف بمصر، (ط:٣) سنة: ١٩٧٦م، ص: ٢٩.

(٧) دلائل الإعجاز، تأليف أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط:٣، عام: ١٤١٢هـ، ص ٤٣.



ويقول ابن عطيّة الأندلسيّ (ت. ٥٤٢هـ) في (المحرّرالوجيز): «كتاب الله -سبحانه وتعالى- لو نزعت منه لفظةٌ ثمّ أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن تبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذٍ في سلامة الذَّوق وجودة القريحة ومَيْز الكلام»[٨].

واجتماع هؤلاء الأعلام على هذا يؤكد في فؤادك أنّه حقيقةٌ راسخةٌ، وإذا ما كان هذا في أصغر مكوّنات البيان، فهي أوجب فيما فوقها، ممّا يبيّن لك عن ثقل استحقاقات الكلام البليغ إفهامًا من المتكلم اللسن، وفهمًا من المتلقّي اللقن، فليس كلّ ذي عقل جريدٍ بأهلٍ لأن يكون بليغًا أو بلاغيًّا، فإنّ من وراء العقلِ في هذا ما هو أجلّ، ولا سيّما توفيق الله -سبحانه وتعالى- وتسديده المستجنى بحسن العلاقة بالله سبحانه وتعالى.

هذه السّبعة الأيام الّتي سيصومها الحاجّ الواجب عليه ذلك الحكم في أهله لا تفضلها الثّلاثة الأيام في الحرم، هو في كلٍّ نازلٌ على حكم الله -سبحانه وتعالى- وذلك هو مناط الفضيلة، فعلى قدر إسلامك الوجه لله -سبحانه وتعالى- في عملك تكون مثوبتك، لا على مقدار عملك، ونعته، ومكانه، ووقته.

وفي هذا من تحرير العبد من التّعلّق بغير الله سبحانه وتعالى:

﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

(البقرة: ١١٢)

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥)

﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾

(لقمان: ٢٢)

عمود الطّاعة في هذا الدّين: الإسلام الّذي ارتضاه لنا ربّنا سبحانه وتعالى:

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾

(آل عمران: ١٩).

﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾

(آل عمران: ٨٥)

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣).

إنّما هو إسلام الوجه لله -سبحانه وتعالى- واستقبال أمره ونهيه بفؤادٍ قانتٍ يبصر جلال ألوهيته وجمال ربّوبيّته في كلّ ما يأتيه أمر الله -عز وجل- ونهيه وقدره، فمن أطاع أمر ربّه ونهيه -سبحانه وتعالى- مُسلِمًا الأمر كلّه له،

(٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت (ط:١) عام: ١٤٢٢هـ، ج١، ص٥٢.





موقنًا أنّ ما جاءه من ربّه -سبحانه وتعالى- إنّما هو الخير له، فيقبل عليه إقبال المحبّ للأمر والنّهي، والمحبّ لمن أمر ونهى سبحانه وتعالى، فعليه أن يقول في يقينٍ:

﴿سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ (البقرة: ٢٨٥) وأن يحيل الأمر والنّهي المسموع إلى واقعٍ مشهودٍ، ولا يتساءل عن المثوبة أو الحكمة، ونحو ذلك ممّا شغل النّاس به عن إنفاذ أمر الله -سبحانه وتعالى- ونهيه.

بات غير قليل من النّاس إذا سمع أمرًا أو نهيًا إلهيًّا أو نبويًّا لا يبادر إلى قوله: سمعنا وأطعنا، وإلى إحالته إلى واقعٍ مشهودٍ؛ إلّا من بعد أن يسأل عن حكمته أو عمّا يكون له من المثوبة في الدّنيا أو الآخرة، وهذا لا يليق بموقف العبد من ربّه سبحانه وتعالى.

ما كذلك الأحباب، الحبيب من أهل الأرض يتشوّف إلى أن يأمره حبيبه وينهاه، هو أكثر سعادةً إذا ما خطر على بال حبيبه، فكيف إذا ما جرى اسمه على لسان حبيبه.

يقول أهل الدّنيا لأحبّتهم: «لقد سرّني أنّي قد خطرت ببالكا».

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومةً
لدينا ولا مقليّةً إن تقلّتِ

تلك شرعة الأحباب، فهل لنا أن نتعلّم ثقافة الحبّ الأقدس لله -سبحانه وتعالى- وأن نعلّمها من ابتلينا بالقوامة عليهم رعايةً وحمايةً من أبناء أصلابنا، وأبنائنا من عقولنا وأفئدتنا: (طلاب العلم).

﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗاۗ وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ وَسَنَجۡزِي ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٥)

﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾

(النساء: ١٣٤).